

اللجنة الدائمة للسكان

Permanent Population Committee



السياسة السكانية لدولة قطر

شوال ١٤٣٠ هـ / أكتوبر ٢٠٠٩ م

الناشر : اللجنة الدائمة للسكان
الطبعة الأولى : ٢٠٠٩
جميع الحقوق محفوظة للجنة الدائمة للسكان
دولة قطر، الدوحة، ص.ب: ١٨٥٥
هاتف : ٤٩٥٨٨٨٨ (+٩٧٤)
فاكس : ٤٨٣٦١٠٩ (+٩٧٤)
البريد الإلكتروني : ppc@planning.gov.qa
الموقع الإلكتروني : www.ppc.gov.qa

لا يجوز إعادة نشر هذا الكتيب أو أجزاء منه إلا بإذن خطي مسبق

من اللجنة الدائمة للسكان



حضرة صاحب السمو
الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني
أمير البلاد القطري





سمو الشيخ
تميم بن حمد آل ثاني
ولي العهد الأمين



تقديم

تم، بعون الله ورعايته، إنجاز السياسة السكانية لدولة قطر، ويسعدني أن أقدم هذه الوثيقة التي تعد من أهم إنجازات اللجنة الدائمة للسكان منذ صدور مرسوم إنشائها عام ٢٠٠٤. لقد تطلب إعداد هذه السياسة جهداً كبيراً من اللجنة الدائمة للسكان، وشارك في إعدادها عدد كبير من الخبراء والمتخصصين والمعنيين في وزارات الدولة وهيئاتها المختلفة، إضافة إلى خبراء من صندوق الأمم المتحدة للسكان.

فخلال عام ٢٠٠٥ أعدت دراسات خلفية حول محددات التركيبة السكانية وتأثيراتها، والنمو الحضري والهجرة، والقوى العاملة، والتعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية، والصحة العامة والصحة الإنجابية، وقضايا النوع الاجتماعي وتمكين المرأة، وتمكين ومشاركة الشباب، وتمكين المسنين وإدماجهم في المجتمع، وتطوير قاعدة البيانات والمؤشرات الوطنية للسكان.

ونوقشت الدراسات المذكورة في ندوة موسعة في أبريل عام ٢٠٠٦، شارك فيها الخبراء والمتخصصون الذين أعدوا الدراسات، وعدد من المهتمين في الوزارات والهيئات المعنية بالقضايا السكانية، وممثلون عن صندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية. وخلصت المناقشات إلى مقترحات محددة بشأن آليات إعداد وثائق السياسة السكانية.

وخلال عام ٢٠٠٧ شكلت لجنة لصياغة السياسة السكانية من خبراء المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان ومتخصصين من جهات معنية أخرى، حيث أنجزت المسودة الأولى للسياسة وطرحت للمناقشة في "ورشة عمل المشاورات الوطنية للسياسة السكانية" التي عقدت في نهاية شهر يناير ٢٠٠٨، وشارك فيها ممثلون عن جميع الجهات المعنية بقضايا السكان في دولة قطر، والذين قدموا ملاحظات قيمة أدخلت على أساسها التعديلات المناسبة.

إن السياسة السكانية لدولة قطر مشروع مستمر متواصل سيظل خاضعاً للمراجعة وإعادة الصياغة مع التغيرات المتسارعة التي تشهدها الدولة، وخطط التنمية الطموحة التي تعتمدها، بما في ذلك استراتيجية التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، والتي يتم حالياً إعدادها تحقيقاً لأهداف رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. ونرجو أن تكون هذه السياسة منطلقاً لعمل جاد ودؤوب يشارك فيه جميع المعنيين بتنفيذها. فعلى الرغم من الأهمية الكبرى لهذه الوثيقة بحد ذاتها، فإن العبرة تكمن في تنفيذ بنودها وتحقيقها على أرض الواقع سعياً نحو مزيد من التقدم والرفعة لمجتمعنا.

والله ولي التوفيق

حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني
رئيس اللجنة الدائمة للسكان



مقدمة

أنجزت اللجنة الدائمة للسكان السياسة السكانية لدولة قطر استناداً إلى عدد من الدراسات الخلفية التي أجراها خبراء ولجان وزارية في مختلف القضايا السكانية، وبإشراف خبراء من صندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد نوقشت تلك الدراسات في ورشات عمل متخصصة، كما نوقشت السياسة السكانية في ورشة عمل وطنية شاركت فيها جميع الوزارات والأجهزة الحكومية وشبه الحكومية والأهلية المعنية بالقضايا السكانية في جو من الشفافية والحرية التامة في إبداء الملاحظات وتبادل الآراء.

في هذه الوثيقة بيان غايات السياسة السكانية، وأهدافها، ومجموعة الوسائل والأنشطة والإجراءات العملية القابلة للتطبيق وصولاً إلى تحقيق تلك الغايات والأهداف في إطار "رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠". كما تحدد الوثيقة الجهات الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ تلك الأنشطة والإجراءات.

يجدر بالذكر أن من بين الأهداف ما يحتاج إلى فترات طويلة للتحقيق، ومنها ما يتحقق في حدود زمنية قصيرة باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذها، ولاسيما عندما يتعلق الأمر بتغيير قوانين أو تعديلها أو تطويرها، أو عندما تكون الوسيلة فيها إنشاء أجهزة أو مراكز. لكن السياسات السكانية تعرف بديمومتها، والأهداف لا تتحقق دفعة واحدة وبالدرجة نفسها من السرعة. وهي قد تختلف من مرحلة إلى أخرى، ولكنها تصب جميعاً في اتجاه تحقيق غايات كبرى وشاملة. كما أن السياسات السكانية التي تتبناها الدول وتتفذهها لا تعنى بالكف فحسب، بل تكون الغايات نوعية. وبهذا المفهوم الجديد أصبحت السياسة السكانية لدولة ما تشكل جزءاً لا يتجزأ من خططها للتنمية البشرية المستدامة.

إن الغاية الأساسية للسياسة السكانية في دولة قطر هي "تحقيق التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة، بما يضمن حياة كريمة لسكان دولة قطر، ويرتقي بقدراتهم، ويوسع خياراتهم، ويرفع من مستويات مشاركتهم في تقدم المجتمع القطري ورفعته".

ولتحقيق هذه الغاية، تم اعتماد عدد من المحاور حددت لكل منها غاية (أو غايات) رئيسية تمثل الهدف الذي تطمح السياسة السكانية للوصول إليه بنهاية الفترة المحددة لتنفيذها (عام ٢٠٣٠)، وأهدافاً فرعية يسهم تحقيقها في الوصول إلى الغاية الرئيسية لكل محور. وقد صنفت الغايات والأهداف وفقاً للمحاور التالية:

- المحور الأول: السكان والقوى العاملة.
 - المحور الثاني: التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية.
 - المحور الثالث: الصحة العامة والصحة الإنجابية.
 - المحور الرابع: قضايا التمكين.
 - المحور الخامس: البيئة والتنمية المستدامة.
 - المحور السادس: قاعدة البيانات والمؤشرات الوطنية.
- ولكل محور من المحاور الستة أبعاد متعددة أو محاور أخرى صغيرة. وما هذا التفصيل إلا بغرض جذب الانتباه للمواضيع ذات العلاقة بالسياسات السكانية بدلاً من إغفالها إذا ما كانت المحاور محدودة، بحيث يسهل على متخذ القرار مراقبة التنفيذ. كما أن المهام المطلوبة من الأجهزة المختلفة محددة أيضاً وبشكل تفصيلي.
- وبهذا، وصل عدد الأبعاد أو المحاور الفرعية إلى ستة عشر محوراً، وعدد الغايات الكبرى إلى نحو ٢٥ غاية، وعدد الأهداف المرحلية إلى أكثر من ١٠٠ هدف. أما الوسائل والأنشطة التنفيذية، فقد تعدى عددها ٣٠٠ نشاط أو إجراء أو وسيلة. وأخيراً، فإن عدد الجهات المرتبطة بالتنفيذ بين الرئيسة والمساعدة وصل إلى أكثر من ٦٠ جهة. وقد ارتأينا أن تقوم اللجنة الدائمة للسكان بتقييم الإنجاز وقياس مدى النجاح في تحقيق الأهداف.
- وفيما يلي عرض لغايات السياسة السكانية، وأهدافها، وآليات التنفيذ ووسائله:

أولاً :

السكان والقوى العاملة





١) النمو السكاني:

١-١) الغاية الرئيسية:

زيادة المعدلات الحالية للنمو السكاني الطبيعي للمواطنين، أو المحافظة عليها على الأقل، وتحقيق التوازن في النمو السكاني العام.

٢-١) الأهداف الفرعية:

- ١-٢-١) تشجيع الشباب على الزواج وتسهيل إجراءاته.
- ٢-٢-١) الحد من مشكلات تأخر سن الزواج، ولاسيما عند الإناث، وتشجيع الزواج بالمطلقات والأرامل.
- ٣-٢-١) الحد من ارتفاع نسبة الطلاق ومعالجة آثاره.
- ٤-٢-١) مراعاة الصحة الإنجابية للمواطنين من الجنسين.
- ٥-٢-١) تقليل نسبة الوفيات بين السكان بشكل عام، ولاسيما الشباب منهم.

الآليات والوسائل :

- تسريع وتسهيل إجراءات الحصول على الأرض وعلى قرض لبناء السكن.
- الإسراع في اعتماد صندوق الزواج.
- توعية الأسر بضرورة خفض المهور.
- اعتماد برامج توعية لعدم تأخير الزواج، وتشجيع الزواج من المطلقات والأرامل.
- إنشاء مراكز تنمية اجتماعية في مختلف مناطق الدولة.
- تعميق الوازع الديني بالحض على الزواج في الخطب والمحاضرات التي تلقى في المساجد.
- قيام مركز الاستشارات العائلية بفتح فروع في مختلف مناطق الدولة.
- وضع برامج للتوعية بمخاطر الطلاق والطلاق التعسفي وآثاره السلبية على الفرد والمجتمع.
- الفحص الطبي قبل الزواج، ونشر ثقافة التباعد بين فترات الحمل.
- وضع برامج للثقافة الزوجية وحقوق وواجبات الزوجين.

- التوسع في خدمات رعاية الأمومة والأطفال الرضع.
- تشجيع الإنجاب بمنح مخصصات مالية للمواليد الجدد.
- اتباع الوسائل التي تساعد على تقليل نسبة وفيات الشباب نتيجة للحوادث المميتة والمعيقة، وإجراء الدراسات العلمية حول أسباب انتشار ظاهرة الحوادث المرورية.

٢) التركيبة السكانية:

١-٢) الغاية الرئيسية:

تصحيح اختلال التركيبة السكانية، بما يؤدي إلى زيادة نسبة المواطنين بين مجموع السكان.

٢-٢) الأهداف الفرعية:

- ١-٢-٢) تصحيح الاختلال المتعلق بنسبة الجنس.
- ٢-٢-٢) تصحيح الاختلال المتعلق بنسبة المتزوجين.
- ٣-٢-٢) العمل على تحقيق الاندماج الاجتماعي للسكان.

الآليات والوسائل:

- إعداد البرامج والأنشطة التثقيفية التي تهدف إلى تماسك الأسرة.
- تشجيع الشباب القطريين، وحثهم على الزواج من المواطنات.
- التوجه نحو تقليل الفارق في نسبة الجنس للوافدين باستقدام الأسر التي يحتاجها سوق العمل.
- تشجيع الاعتماد على الوافدين المتزوجين، ولاسيما في التخصصات التي يتطلبها سوق العمل من الجنسين.
- نشر الثقافة الوطنية والتأكيد على أن الانتماء للوطن هو الانتماء الأساسي.
- نشر مبادئ حقوق الإنسان في المجتمع، وتوفير آليات التواصل الاجتماعي بين جميع السكان.

٣) النمو الحضري:

١-٣) الغاية الرئيسية:

التحكم بالنمو الحضري للوصول إلى توزّع سكاني متوازن مع متطلبات التنمية، وتقليل الهجرة الداخلية، لاسيما إلى مدينة الدوحة.

٢-٣) الأهداف الفرعية:

- ١-٢-٣) السعي إلى خفض نسبة النمو السنوي لسكان مدينة الدوحة الكبرى، بحيث يصل عدد سكانها إلى نصف مجموع سكان الدولة.
- ٢-٢-٣) تنظيم الهجرة الداخلية عن طريق تعزيز التنمية العادلة المستدامة للمناطق المختلفة.
- ٣-٢-٣) تحقيق اللامركزية في النظم الإدارية، وزيادة مشاركة المواطنين في إدارة شؤون مدنها.
- ٤-٢-٣) إبراز العمارة القطرية التراثية التقليدية، وتشجيع التوجهات المعمارية التي تجمع بين الأصالة والمعاصرة.

الآليات والوسائل:

- إنشاء مدن جديدة وتوزيعها توزيعاً جغرافياً متوازناً على جميع المناطق.
- الاهتمام بالمدن المتوسطة والصغيرة القائمة، ومنح مزايا للسكن فيها وتمييزها.
- منح المناطق والمدن خارج الدوحة صلاحيات المشاركة في وضع برامجها التنموية وتشجيع التنافس فيما بينها.
- إنشاء فروع ومكاتب للوزارات والمصالح الخدمية في المدن خارج الدوحة.
- التوسع في إنشاء المرافق الخدمية والأندية الثقافية والرياضية في المناطق المذكورة.
- وضع المشاريع التي تبرز المعالم العمرانية التراثية في جميع أرجاء الدولة، وتشجيع المستثمرين على تبني ذلك.

٤) الإسكان؛

٤-١) الغاية الرئيسية؛

حل مشكلة السكن للمواطنين والمقيمين، ولاسيما ذوي الدخل المحدود.

٤-٢) الأهداف الفرعية؛

- ٤-٢-١) العمل على تغيير اتجاهات المواطنين وتشجيعهم على قبول الوحدات السكنية المتوسطة والصغيرة المناسبة.
- ٤-٢-٢) تطوير أنظمة إسكان المواطنين لتتلاءم مع المتغيرات.
- ٤-٢-٣) زيادة فرص الإسكان المتوسط والصغير.
- ٤-٢-٤) وضع حلول لمشكلة المساكن القديمة والمتداعية.
- ٤-٢-٥) تأمين السكن المناسب للعزاب من العمال الوافدين.

الآليات والوسائل؛

- وضع برامج لتشجيع المواطنين على سكن الوحدات السكنية المتوسطة والصغيرة، وخاصة في الأحياء القديمة المزالة.
- منح القروض المناسبة التي تعين المواطنين على إنجاز مساكنهم.
- تأمين السكن المناسب لذوي الاحتياجات الخاصة من المواطنين.
- تشجيع الاستثمار في إنشاء المساكن المتوسطة والصغيرة.
- مراقبة المناطق السكنية القديمة صحياً ووضع الشروط للسكن فيها.
- بناء مناطق سكنية للعمال في أماكن متفرقة وبعيدة عن مناطق سكن العائلات مع مراعاة التواصل بين الجنسيات.
- وضع آلية لتطبيق قرار منع السكن في المناطق الصناعية وفي الورش والمعامل.

٥) القوى العاملة؛

١-٥) الغاية الرئيسية؛

زيادة مساهمة القطريين في النشاط الاقتصادي، وخفض نسب البطالة بينهم، وبالتالي تخفيف عدم التوازن في سوق العمل.

٢-٥) الأهداف الفرعية؛

- ١-٢-٥) بلورة نظام معلومات شامل لسوق العمل القطري لمساعدة أصحاب العمل والباحثين عنه لتحقيق التشغيل الأمثل لقوة العمل القطرية.
- ٢-٢-٥) زيادة التنسيق المؤسسي بين القطاع الخاص والجهات الحكومية ذات العلاقة بسوق العمل، ومراجعة التشريعات المتعلقة بذلك.
- ٣-٢-٥) بلورة سياسات الإحلال والتوظيف والأجور.
- ٤-٢-٥) تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة، مع الحفاظ على حق الأجيال القادمة في الاستفادة من ثروات البلاد ومصادرها الطبيعية.
- ٥-٢-٥) العمل على تحقيق التوازن في توزيع قوة العمل القطرية على القطاعات والميادين الاقتصادية المختلفة.
- ٦-٢-٥) زيادة نسبة مشاركة الإناث القطريات في قوة العمل، وخاصة مع تزايد عدد المتخربات من التعليم الجامعي واتجاه نسبة كبيرة منهن للبحث عن عمل.
- ٧-٢-٥) الحد من ظاهرة الإحالة للتقاعد المبكر، وإعادة تأهيل القطريين للعمل في الميادين المختلفة.
- ٨-٢-٥) تطوير القوانين المتعلقة بحقوق العاملين، وإلزام أصحاب العمل بالتقيد بالقوانين والأنظمة الخاصة بذلك، وتوفير سبل السلامة والسكن الملائم وأوقات الراحة للعاملين.
- ٩-٢-٥) التخلص من العمالة الفائضة عن الحاجة، ولاسيما العمالة المنزلية، والعمل على تغيير بعض العادات التي تتطلب زيادة أعداد العاملين في المنازل والخدمات الشخصية.

الآليات والوسائل؛

- تأسيس قواعد بيانات متجددة للعمالة عامة وللقطرية خاصة.
- مراجعة التشريعات الخاصة بسوق العمل.

- مراجعة قوانين الإقامة الدائمة والمؤقتة المرتبطة بالعقود والتجنيس بهدف زيادة نسبة العمالة القطرية.
- وضع حد للعمالة الفائضة عن الحاجة، ومحاسبة المتلاعبين بالاستقدام الوهمي للعمالة.
- استخدام ذوي الخبرة والاختصاصيين عند الحاجة.
- الاستفادة من جهود كافة المواطنين، ونشر الثقافة التي تؤكد على أن العمل شرف وخدمة للوطن.
- تمييز أصحاب الحرف المهنية من المواطنين في الرواتب والأجور.
- إقامة المزيد من المشاريع التنموية.
- وضع خطة لتزويد جميع القطاعات بعمالة قطرية بشكل دائم.
- فتح مجالات العمل للمرأة مع مراعاة احترام حقها في اختيار المكان المناسب لها، وبما يتفق مع ضوابط الشريعة الإسلامية.
- تطوير قوانين التقاعد والتدريب بعد التقاعد لمشاركة تدوم طويلاً، ومنع التقاعد المبكر للقطريين.
- وضع اللوائح اللازمة لضمان سلامة العاملين، وتوفير السكن الملائم لهم، وتوعيتهم بالقوانين، وإلزام أرباب العمل بتنفيذ هذه القوانين.



ثانياً :

التعليم والتدريب
وتنمية الموارد البشرية





٦) التعليم:

١-٦) الغايات الرئيسية:

- ١-١-٦) ضمان حق التعليم الجيد والمناسب للجميع مع ضمان تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث.
- ٢-١-٦) تطوير المناهج الدراسية في جميع مراحل التعليم، بما يحقق المواءمة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات التنمية بوجه عام واحتياجات سوق العمل بوجه خاص.
- ٣-١-٦) تطوير البحث العلمي وتوفير كافة مستلزمات هذا البحث من تعليم اللغات الأجنبية، ومهارات البحث والاطلاع والتحليل وغيرها، ودعم الباحثين والمؤسسات العلمية.

٢-٦) الأهداف الفرعية:

- ١-٢-٦) وضع خطة تعليمية واضحة وشاملة لجميع مراحل التعليم تحقق التنسيق بين الجهات المختلفة وتضمن الترابط بين المراحل التعليمية.
- ٢-٢-٦) استيعاب جميع الأطفال في سن المدرسة، وتضمين مرحلة رياض الأطفال ضمن السلم التعليمي.
- ٣-٢-٦) توفير بيئة تعليمية تلبي متطلبات التعليم النوعي الجيد، وتطبق فيها معايير الجودة على جميع عناصر النظام التعليمي.
- ٤-٢-٦) توسيع الخيارات للطلبة من كلا الجنسين في التعليم بما يحقق معايير العدالة والإنصاف، ويضمن المشاركة الفعالة للمرأة في جميع القطاعات المناسبة لها بعد التخرج.
- ٥-٢-٦) دمج مفاهيم حقوق الإنسان بالمواد الدراسية، والتأكيد على الانفتاح على الآخر، وعلى المفاهيم المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة وأخلاقيات العمل.
- ٦-٢-٦) التركيز على مهارات البحث العلمي، وتمكين الطلبة من الاطلاع على آخر المستجدات العلمية، وإكسابهم مهارات التحليل والاستنتاج، وحثهم على حب المعرفة.
- ٧-٢-٦) تشجيع الطلبة على الالتحاق بالتخصصات العلمية التطبيقية والمهنية بدلا من التركيز في التخصصات الأدبية والإنسانية.

الآليات والوسائل:

- رصد ميزانية مناسبة للتعليم على اختلاف مراحله.
- الاستمرار في جهود محو الأمية.
- فتح مدارس جديدة لضمان أماكن في المدارس للأعداد المتزايدة من الطلبة.
- وضع برامج تتيح للمواطن الانضمام إلى سوق العمل في مراحل التعليم المختلفة، والعودة إلى التعليم من سوق العمل في أي وقت يرغب.
- تطوير طرق التدريس، والابتعاد عن أسلوب التلقين، وتوفير الوسائل الحديثة للطلاب والمعلمين.
- تزويد المدارس والكليات بالمعامل والمختبرات والأجهزة العلمية الحديثة.
- تكوين فرق عمل محلية بمشاركة دولية لتطوير التعليم من الناحية النوعية.
- تشجيع التنوع في المدارس، وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة.
- إدماج قضايا التنمية المستدامة وحقوق الإنسان في المناهج الدراسية.
- زيادة التخصصات العلمية، وإتاحة فرص الاختيار للطلبة، وإنشاء الكليات المتخصصة في العلوم التطبيقية وربطها بحاجات السوق.
- الابتعاد إلى الجامعات المعتمدة في الخارج ، ولاسيما لدراسة التخصصات الدقيقة التي يحتاجها سوق العمل.
- التوسع في إنشاء مراكز البحث العلمي وتجهيزها بالوسائل والمراجع اللازمة، ودعم مشاريع البحث العلمي، وزيادة حوافز الإبداع ودعم نشر البحوث العلمية، وتفعيل الشراكة بين مراكز البحوث والقطاع الخاص بشتى أنواعه الصناعي والتجاري والخدمي .

٧) التدريب:

١-٧) الغاية الرئيسية:

تعميم التدريب المستمر في جميع قطاعات العمل، سواء بتأهيل الداخلين الجدد لسوق العمل أم بإعادة تأهيل القائمين على رأس عملهم، لتتلاءم مؤهلاتهم مع متطلبات التطور والتعليم المستمر في قطاعات العمل.

٢-٧) الأهداف الفرعية:

١-٢-٧) إعداد استراتيجية وطنية موحدة وشاملة للتدريب توجه جميع مؤسسات التدريب في الدولة، وتؤكد على مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ.

٢-٢-٧) الربط بين البرامج التدريبية والمسار الوظيفي للعاملين في مختلف القطاعات.

٣-٢-٧) التركيز على التدريب أثناء العمل بحيث لا يضطر المتدرب لترك عمله خلال فترة التدريب.

٤-٢-٧) تفعيل دور القطاع الخاص في تمويل التدريب.

٥-٢-٧) العمل على توفير الكوادر التدريبية والقيادية من المواطنين.

الآليات والوسائل:

- إنشاء جهاز وطني يعنى بالتدريب.
- وضع البرامج التدريبية والتثقيفية التي تؤكد على أهمية العمل المهني والحرفي ودوره في بناء المجتمعات الحديثة.
- وضع برامج تدريبية متدرجة داخلية وخارجية بنوعية متطورة، وربط التدريب بالتحفيز والأداء الوظيفي للمتدربين.
- إقامة دورات تدريبية أثناء العمل وربطها بحوافز مادية ومعنوية.
- وضع آلية للدعم الحكومي للتدريب، ولاسيما التدريب الفني.
- دعم حكومي لتدريب الكادر الوطني العامل في القطاع الخاص مع مشاركة مؤسسات هذا القطاع في التمويل، وتشجيعه على فتح مراكز متنوعة للتدريب.
- الاستفادة من أصحاب الخبرة الوطنية بتحويلهم إلى مدربين بعد التقاعد.
- توفير برامج تدريبية خاصة بإعداد القيادات.



ثالثاً:

الصحة العامة
والصحة الإيجابية





٨) الصحة العامة:

٨-١) الغاية الرئيسية:

الارتقاء بالصحة العامة للسكان، وزيادة العمر المتوقع للأفراد، وضمان حياة صحية آمنة لجميع أفراد المجتمع القطري من مواطنين ومقيمين.

٨-٢) الأهداف الفرعية:

- ٨-٢-١) تفعيل التثقيف الصحي، والتركيز على أساليب الوقاية، وزيادة الاهتمام بالرعاية الوقائية الأولية.
- ٨-٢-٢) العمل على تحسين الخدمات ذات الجودة العالية للأمومة والطفولة.
- ٨-٢-٣) التوسع في البنية التحتية للخدمات الصحية.
- ٨-٢-٤) تشجيع المواطنين من الجنسين على دراسة التخصصات الطبية، وتحسين الكادر الطبي كما ونوعاً.
- ٨-٢-٥) التنسيق بين الجهات المختلفة المعنية بالشؤون الصحية، وتوحيد الإشراف والرقابة عليها.
- ٨-٢-٦) تطوير العناية بالمرضى النفسيين، والتوسع في خدمات الصحة النفسية، وتغيير النظرة السلبية للمرضى النفسيين بين أفراد المجتمع.

الآليات والوسائل:

- دعم ميزانية الخدمات الصحية بالدولة، وتعزيز المستشفيات بالأجهزة المتطورة، وزيادة نسبة الأسرة ونسبة الأطباء.
- العمل على تحسين الخدمات ذات الجودة العالية للأمومة والطفولة، وتوعية الأمهات بأهميتها، وتدريب وتأهيل الكوادر الطبية في مجال الأمومة والطفولة.
- التشخيص المبكر للأمراض المعدية، وتعميم وسائل الوقاية منها ولاسيما التهاب الكبد الوبائي.
- إنشاء مركز متخصص يعنى بطب الخصوبة.
- تنظيم حملات إعلامية لتشجيع الرضاعة الطبيعية.
- إنشاء وحدات للإرشاد الغذائي ومواجهة أمراض السمنة الناجمة عن

النظام الغذائي المتبع، والدعوة إلى ممارسة الرياضة و غيرها من الممارسات الصحية.

- تفعيل برامج مكافحة التدخين والمسكرات والمخدرات، والتأكيد في ذلك على دور العقيدة الدينية والتربية الإسلامية.
- الدعم المادي والمعنوي والنفسي للكشف المبكر عن الأمراض.
- زيادة التعاون والتكامل بين القطاعين العام والخاص في المجال الصحي.
- السير في فتح عيادات ومستشفيات متخصصة من بينها عيادات الطوارئ.
- التوسع في إنشاء المستشفيات العامة بحيث تواكب التزايد في عدد السكان، والتوزيع الجغرافي العادل للمستشفيات والمراكز الطبية بكافة أنواعها وبالمستوى نفسه.
- إدخال مفهوم طبيب الأسرة وتفعيل دوره، وتقديم حوافز للكادر الطبي، ولاسيما الوطني.
- إجراء دراسات في مجال الصحة العامة.
- دراسة العوامل المسببة للمرض النفسي ووضع آليات لتجنبها.
- إنشاء عيادات اجتماعية - نفسية حكومية وأهلية للاهتمام بالمرضى النفسيين.
- العمل على تغيير النظرة السلبية للمرضى النفسيين بين أفراد المجتمع.

٩) الصحة الإنجابية:

٩-١) الغاية الرئيسية:

تحسين الصحة الإنجابية للمجتمع بوجه عام وللمرأة بوجه خاص.

٩-٢) الأهداف الفرعية:

٩-٢-١) رفع مستوى الوعي بقضايا الصحة الإنجابية، والتثقيف بوسائل تنظيم الأسرة، والآثار التي يمكن أن تنجم عن الزواج المبكر، وزواج الأقارب وغيرها.

٩-٢-٢) تحسين القدرات الوطنية في مجالات الصحة الإنجابية.

٩-٢-٣) تحسين خدمات الأمومة بعد الولادة، والتوعية بأهمية تلك الخدمات.

٩-٢-٤) تعميم وسائل الوقاية من الأمراض المنقولة عن طريق الجنس، بما فيها مرض نقص المناعة المكتسبة (الايذز).

الآليات والوسائل:

- وضع استراتيجية وطنية للصحة الإنجابية.
- توفير وتدريب كوادر مختصة في الصحة الإنجابية، وتوفير مستلزماتها.
- توفير برامج تربوية وإعلامية لرفع مستوى الوعي بقضايا الصحة الإنجابية.
- تفعيل الفحص الطبي قبل الزواج.
- تعزيز وتطوير وسائل الكشف المبكر عن الأمراض الخطيرة.
- توفير مستلزمات الصحة الإنجابية.
- العمل على توجيه الأسر نحو تحديد فواصل زمنية بين الولادات لتحقيق صحة الأم، وتوفير أفضل تربية للمولود.
- تدريس الصحة العامة والصحة الإنجابية في المدارس.
- التصدي للقنوات الإباحية والإعلام الهدام، ودعم البدائل من الإعلام البناء.
- عقد مؤتمرات وندوات بخصوص الصحة الإنجابية، وإيضاح أخطار العلاقات غير الشرعية.



رابعاً :

قضايا التمكين





١٠) المرأة:

١٠-١) الغايتان الرئيسيتان:

١٠-١-١) تطبيق المبادئ والنصوص الدينية والدستورية التي تؤكد على حقوق المرأة، وضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين في اختيار التخصصات التعليمية وفي التوظيف وغيرها من المجالات.

١٠-١-٢) ضمان المشاركة الفعالة للمرأة في جميع ميادين حياة المجتمع القطري، وتطوير العلاقات ضمن الأسرة على أسس العدالة والاحترام المتبادل بين جميع أفرادها.

١٠-٢) الأهداف الفرعية:

١٠-٢-١) إدماج قضايا النوع الاجتماعي بشكل كامل في الاستراتيجيات والسياسات الوطنية.

١٠-٢-٢) دعم مشاركة المرأة في الحياة العامة.

١٠-٢-٣) اعتماد سياسات تساعد النساء على الموازنة بين المسؤوليات الأسرية والعمل.

١٠-٢-٤) تغيير المواقف والمفاهيم النمطية حول دور ومسؤوليات كل من المرأة والرجل بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية وعادات وتقاليد المجتمع القطري، وتعزيز الصورة الإيجابية للمرأة ومكانتها في الأسرة والمجتمع.

١٠-٢-٥) العمل على إنهاء جميع أشكال العنف الأسري، وحماية المعنفين، وتشديد العقاب ضد مرتكبي هذا العنف.

١٠-٢-٦) توفير الخدمات والبرامج الداعمة لعمل المرأة في الأعمال المهنية والحرفية المناسبة ومساهمتها في التنمية.

الآليات والوسائل:

- مراجعة التشريعات لتحديد الفجوات فيها بخصوص حقوق المرأة، وإصدار القوانين الهادفة للقضاء على التمييز ضدها.
- إدماج قضايا المرأة في أية سياسة أو استراتيجية وطنية.
- التوسع في إنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال في أماكن العمل، بما يساعد المرأة على الحفاظ على وظيفة الأمومة وبناء الأسرة.

- وضع وتنفيذ برامج للتوعية بالتعاليم الإسلامية حول دور المرأة ومكانتها في المجتمع.
- تسهيل الإجراءات أمام المرأة للعمل في الأعمال المهنية والحرفية المناسبة.
- إعداد برامج وعقد دورات تدريبية لتمكين المرأة من المشاركة في قضايا مجتمعتها.
- تحسين سبل رصد العنف الأسري، ومراجعة التشريعات ذات الصلة به، وتوفير الحماية لجميع أفراد الأسرة.
- تعزيز دور المؤسسات المعنية بحماية الطفل والمرأة والأسرة، وتعزيز التنسيق فيما بينها.
- إعداد برامج وعقد ندوات لإبراز النماذج الناجحة للنساء في المجالات المختلفة.

(١١) الطفولة:

(١-١١) الغاية الرئيسية:

إيجاد بيئة مناسبة لطفولة آمنة وسعيدة داخل الأسرة وفي المجتمع بوجه عام، وتأمين جميع متطلبات الطفولة من النواحي الاجتماعية والتعليمية والصحية.

(٢-١١) الأهداف الفرعية:

(١-٢-١١) المحافظة على العلاقات الأسرية السليمة، والحرص على استمرار علاقات المودة والتعاون بين الزوجين، والحد من حالات التفكك الأسري.

(٢-٢-١١) ضمان النمو السليم للأطفال، وتطوير إمكاناتهم، وضمان رعاية صحية أولية لجميع الأطفال وتحسين خدمات طوارئ الأطفال.

(٣-٢-١١) التوسع في إنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال بمستويات نوعية مناسبة.

(٤-٢-١١) تعزيز مشاعر ولاء الأطفال لدولتهم.

(٥-٢-١١) البحث بطريقة علمية منهجية حول خصائص الطفولة، ورصد المتغيرات المتعلقة بالطفولة، والتنسيق بين مختلف الهيئات الحكومية وغير الحكومية المعنية بقضايا الطفولة.

الآليات والوسائل:

- وضع برامج وحملات إعلامية للتوعية بالاختيار السليم للزواج المتكافئ.
- وضع استراتيجية موحدة بين أجهزة الدولة المختلفة تهدف إلى ضمان سلامة الأطفال والارتقاء بقدراتهم.
- فتح المزيد من مراكز الرعاية الأولية والطوارئ.
- تعزيز التشريعات الخاصة بحماية الطفل والمحافظة على حقوقه.
- بناء دور حضانة ورياض أطفال حديثة في جميع الأحياء أساسها النوع، ونشر الوعي بأهمية هذه المرحلة للمستقبل.
- نشر ثقافة الخدمة المجتمعية والعمل التطوعي في المدارس.
- التأكيد على تحية العلم في المدرسة، والتوسع في تدريس التربية الوطنية.
- تشجيع ودعم البحوث والدراسات العلمية عن الطفولة.

(١٢) الشباب:

(١-١٢) الغاية الرئيسية:

تمكين الشباب من الجنسين من بناء قدراتهم وتوظيفها في تعزيز التنمية المستدامة وتعميق انتمائهم لوطنهم وأمتهم، وتطوير تفاعلهم الإيجابي مع مجتمعاتهم.

(٢-١٢) الأهداف الفرعية:

- ١-٢-١) بناء قدرات الشباب في المجالات الثقافية والتكنولوجية والرياضية.
- ١-٢-٢) تنشئة الأجيال منذ الصغر على المشاركة في الحياة العامة.
- ١-٢-٣) توفير الحماية للشباب والحد من تعرضهم للمخاطر.
- ١-٢-٤) تنمية الشعور الديني وترسيخ قيم الانتماء للوطن والقيم الأخلاقية العليا وقيم العمل.
- ١-٢-٥) تعزيز الثقافة الإنجابية، وتوفير برامج خدمات الصحة الإنجابية للشباب في إطار السياق الديني والثقافي للمجتمع.
- ١-٢-٦) تنمية الحس البيئي لدى الشباب، وتبصيرهم بأهمية المحافظة على البيئة وتمييزها سواء للأجيال الحاضرة أم للأجيال القادمة.

الآليات والوسائل:

- توفير التعليم المتطور المعزز لتنمية مهارات الشباب ومعارفهم.
- توفير الدعم للأندية والمراكز والنشاطات العلمية والثقافية، والتوسع في إقامة أندية ثقافية وعلمية للفتيات.
- تشجيع الشباب على التعلم الذاتي، والاستفادة من خبرات كبار السن والمعارف المحلية.
- وضع برامج لتوجيه الشباب للاهتمام بقضايا المجتمع السياسية والاجتماعية والبيئية، وتوسيع مشاركتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- تقديم الحوافز للمبدعين والمتفوقين من الشباب، ووضع برامج لاكتشاف الموهوبين والقادة والأخذ بأيديهم، والتوسع في إنشاء مراكز شبابية إبداعية شاملة لكل من الذكور والإناث في جميع مناطق الدولة.
- التأكيد على القيمة العليا لجميع أنواع العمل المنتج، بما في ذلك العمل المهني

- والحرفي، والعمل على غرس القيم الأخلاقية العليا بين الشباب، وتقديم الإرشاد الديني والاجتماعي والنفسي لهم بصورة منهجية منتظمة.
- توفير برامج للتوعية بمخاطر تعاطي المخدرات والمسكرات، وإنشاء عيادات خاصة لمعالجة الإدمان.
 - توفير برامج التوعية بقضايا الصحة الإنجابية للشباب.
 - تطوير قوانين الأحداث وقوانين العمل الشبابي.
 - التوسع في دراسة وقت الفراغ عند الشباب ووضع آليات لقضائه بالطرق السليمة والصحيحة.
 - إقامة دورات تدريبية لتثقيف الشباب بقضايا البيئة، والحد من ممارساتهم السلبية تجاهها.

١٣) المسنون:

١٣-١) الغاية الرئيسية:

تمكين المسنين من المشاركة بفعالية في الحياة الاجتماعية والعامة.

١٣-٢) الأهداف الفرعية:

- ١٣-٢-١) توفير مصادر دخل كاف للمسنين، والعمل على ضمان الخدمات الصحية والاجتماعية لهم.
- ١٣-٢-٢) حث الأسر على رعاية مسنيها ودعمها ومساندتها في تقديم واجباتها الاجتماعية نحوهم.
- ١٣-٢-٣) إنشاء وتطوير دور رعاية المسنين مع الحث على رعايتهم من قبل أفراد أسرهم.
- ١٣-٢-٤) تطوير نظام التقاعد ونظام التأمين الاجتماعي بحيث يشمل جميع القطاعات (العام والخاص والمختلط)، مما يوفر حياة كريمة للمتقاعدين مهما كان ميدان عملهم السابق.
- ١٣-٢-٥) تطوير طب الشيخوخة وتحسين منافذ خدماته، والتوسع في خدمات رعاية طويلة الأجل سواء في المؤسسات الصحية أم عن طريق توفير خدمات للمنازل.

الآليات والوسائل:

- وضع استراتيجية موحدة بين كافة الإدارات في الدولة لرعاية المسنين والمتقاعدين صحياً واجتماعياً.
- رفع معاشات الضمان الاجتماعي المقدمة لكبار السن، ووضع آلية جديدة لضمان التحسين المستمر لنظام التقاعد والتأمين والتكافل الاجتماعي.
- الاستفادة من خبرات المسنين في كافة الأنشطة المتاحة في الدولة.
- تقديم دعم مالي منتظم للأسر غير المقتدرة على رعاية مسنيها، وتوفير وتسهيل الخدمات الخاصة باستقدام ممرضات لهم حسب حاجتهم الصحية.
- ضمان اللامركزية في دور رعاية المسنين وتطويرها الدائم.
- إنشاء مركز متخصص يتولى عملية تفعيل دور المسنين في المجتمع.
- زيادة نسبة أطباء الشيخوخة، وتبني نظام زيارة الأطباء الدورية.
- تسهيل الإجراءات والمعاملات الخاصة بشؤون المسنين في الإدارة الحكومية والقطاع العام.

١٤) ذوي الإعاقة:

١٤-١) الغايتان الرئيسيتان:

١٤-١-١) تمكين ذوي الإعاقة من المشاركة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

١٤-١-٢) تخفيض نسبة الإعاقة في المجتمع.

١٤-٢) الأهداف الفرعية:

١٤-٢-١) تطوير الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة، وزيادة الدعم للمؤسسات التي ترعاها.

١٤-٢-٢) قبول ذوي الإعاقة في ميادين العمل المناسبة لهم، ومكافحة كافة أشكال التمييز ضدهم.

١٤-٢-٣) دراسة أسباب الإعاقات المختلفة، والبحث في آليات وسبل الوقاية منها.

١٤-٢-٤) تقليل الحوادث المسببة لنسبة كبيرة من الإعاقات.

الآليات والوسائل:

- إنشاء وحدات نوعية لتقديم أفضل الخدمات الصحية والتعليمية للمعاقين، وتنفيذ برامج الدمج الأكاديمي.
- رصد ميزانيات سنوية كافية لتوفير الأجهزة المناسبة لهم.
- توسيع فرص العمل لضمان حياة كريمة للمعاقين، وتوسيع دائرة مشاركتهم الاجتماعية والثقافية والرياضية، والحد من التمييز ضدهم.
- توفير برامج وعقد دورات لنشر الوعي بأسباب الإعاقات الخلقية وغيرها، والدعوة إلى تجنبها وعلى رأسها زواج الأقارب والحوادث المرورية، واستمرار التشدد في تطبيق قوانين المرور.



خامساً :

البيئة والتنمية المستدامة





١٥) البيئة والتنمية المستدامة:

١٥-١) الغاية الرئيسية:

الحفاظ على البيئة سليمة ونظيفة، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية بحيث لا تستنفد الأجيال الحالية الثروات والموارد، بل تعمل على استدامة ترميتها من أجل الأجيال القادمة.

١٥-٢) الأهداف الفرعية:

- ١٥-٢-١) توعية جميع فئات السكان بأهمية الحفاظ على البيئة.
- ١٥-٢-٢) التركيز على الحفاظ على الموارد المائية، وإيلاء عناية خاصة لترشيد استخدام المياه.
- ١٥-٢-٣) وقاية السكان من التلوث البيئي الناجم عن بعض المشاريع الصناعية، ولاسيما المشاريع القريبة من المراكز العمرانية.
- ١٥-٢-٤) التوسع في إجراء الدراسات العلمية الدقيقة حول المسائل البيئية.

الآليات والوسائل:

- دعم المناهج التدريسية بمواضيع البيئة، ولاسيما البيئة المحلية.
- الحد من استهلاك الموارد المتاحة والاقتصاد فيها وعلى رأسها المياه.
- تطوير القوانين التي تحقق المزيد من الحماية لبيئة محدودة التجدد.
- استخدام أفضل التقنيات الحديثة المجدية اقتصادياً التي تقلل من انبعاث الملوثات في كافة المجالات.
- نشر التوعية لخفض استهلاك المياه، والرفع التدريجي لقيمة المياه المستهلكة، والبحث عن وسائل لإنتاج المياه بأقل تكلفة.
- التوسع في معالجة مياه الصرف الصحي لاستخدامها في بعض الأغراض الزراعية والصناعية.
- وضع استراتيجية عمرانية تتوافق مع المعايير البيئية.
- إجراء دراسات بيئية لمراقبة البيئة في المناطق السكنية القريبة من المواقع الصناعية لتفادي المشاكل البيئية في الوقت المناسب.
- التوسع في إنشاء مصانع لإعادة تدوير النفايات والمخلفات.
- إنشاء قسم علمي متخصص يعنى بتخريج بيئيين وطنيين، وإنشاء مراكز للبحوث البيئية ودعمها بالأجهزة الحديثة واعتماد نتائجها.



سادساً :

قاعدة البيانات
والمؤشرات الوطنية للسكان





١٦) قاعدة البيانات والمؤشرات الوطنية للسكان:

١٦-١) الغاية الرئيسية:

تطوير العمل الإحصائي، والرفع من قدرات الإحصائيين في تقديم بيانات شاملة ودقيقة حول جميع القضايا السكانية، ونشر الوعي والاهتمام بكافة المسائل المتعلقة بالسكان.

١٦-٢) الأهداف الفرعية:

١٦-٢-١) التوسع في البحوث والدراسات حول مختلف القضايا المتعلقة بالسكان.

١٦-٢-٢) تعميم البيانات الإحصائية على الجهات المختلفة في الدولة بحيث تعتمد جميع الجهات بيانات دقيقة وموحدة حول مختلف القضايا السكانية.

١٦-٢-٣) تطوير قاعدة بيانات سكانية شاملة، وتمكين الباحثين من الاستفادة منها بشكل مباشر، ووضع محتوياتها الأساسية على شبكة الإنترنت.

١٦-٢-٤) التوسع في إعداد المتخصصين في الإحصاء والسكان من المواطنين.

الآليات والوسائل:

- إجراء دراسات إحصائية خاصة في مجال السكان.
- إجراء التعدادات والمسوح السكانية بشكل دوري منتظم.
- التوسع في إنشاء وحدات إحصائية في جميع أجهزة الدولة مرتبطة بجهاز الإحصاء.
- إعداد المواطنين في مجال الإحصاء، وتقديم الحوافز المناسبة لمتابعة عمل الإحصائيين وتطويرهم بشكل دائم.
- إنشاء مركز لبحوث السكان ودراساتها تحت مظلة اللجنة الدائمة للسكان.

